



مؤتمر ديربان الاستعراضي - جنيف ٢٠٠٩

حماية حقوق الأفراد الذين ينتمون إلى الأقليات الوطنية والعرقية والدينية واللغوية

يعتبر إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الأفراد الذين ينتمون إلى الأقليات الوطنية والعرقية والدينية واللغوية المرجعية الأساسية التي يركز عليها المجتمع الدولي في قضية حقوق الأقليات، وقد اعتمدت الجمعية العامة هذا الإعلان سنة ١٩٩٢، وهو يتضمن قائمة بالحقوق التي يتمتع بها الأفراد المنتمون لهذه الأقليات، بما فيها الحق في التمتع بثقافتهم، وممارسة دينهم واستعمال لغتهم. كما تحوي هذه القائمة تدابير يمكن للدول أن تنفذها من أجل خلق مناخ يساعد على التمتع بهذه الحقوق، مثلاً من خلال تشجيع المعرفة الشعبية بتاريخ الأقليات المتواجدة داخل أراضيها وتقاليدها ولغتها وثقافتها، وتتيح لهذه الأقليات أن تشارك بشكل كامل في التطور الاقتصادي والتنمية الوطنية. على الدول أيضاً أن تضع سياسات وبرامج وطنية تحترم مصالح الأقليات. وركائز هذا الإعلان هي عدم التمييز والمشاركة الفعلية الحماية وتعزيز الهوية.

استوحي هذا الإعلان من المادة ٢٧^١ للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وهي من بين المقتضيات الخاصة بالأقليات و الملزمة قانونياً التي حظيت بقبول أكبر عدد من الأطراف. أما بخصوص آلية المراقبة، فهيئات الاتفاقيات (خصوصاً اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز العنصري ولجنة حقوق الإنسان) إضافة إلى الإجراءات الخاصة زادت من اهتمامها بحالات وحقوق الأفراد المنتمين للأقليات.

ونقطة الاتصال في الأمم المتحدة منذ ٢٠٠٥، هو الخبر المستقل المعني بمسائل الأقليات وولايته هي تعزيز تنفيذ إعلان ١٩٩٢. وتم إنشاء سنة ٢٠٠٧ المنتدى المعني بمسائل الأقليات من أجل توفير منبر لتعزيز الحوار والتعاون في هذا المجال إضافة إلى الإسهامات المواضيعية في عمل الخبر المستقل.

وتماشياً مع مقتضيات إعلان ١٩٩٢ الخاص بالأقليات، حث إعلان وبرنامج عمل ديربان الحكومات على وضع الظروف الملائمة واتخاذ تدابير تسمح للأفراد من الأقليات في إطار ولايتهم القضائية بأن يعربوا عن خصائصهم بحرية وبالمشاركة بدون تمييز وعلى قدم المساواة في الحياة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية في البلد الذي يعيشون فيه. كما يحث برنامج عمل ديربان بوجه خاص على رسم وتنفيذ سياسات تعزز إنشاء قوة شرطة متنوعة من مستوى عال، خالية من العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب والتعصب المرتبط بذلك. ومن بين التوصيات التي تقدم بها البرنامج هي ضرورة ضمان الدولة لإشراك كل المجموعات بما فيها الأقليات عند التوظيف في القطاع العام، بما في ذلك قوة الشرطة. كما على الدول أن تضع تدابير فعلية وتنفذها من أجل القضاء على ظاهرة "الاستهداف بناءً على الانتماء العرقي".

^١ "في تلك الدول حيث توجد أقليات عرقية ودينية ولغوية، يجب ألا يحرم الأفراد المنتمون لهذه الأقليات مع باقي الأفراد المنتمين لمجموعتهم، من التمتع بثقافتهم وممارسة دينهم واستعمال اللغة الخاصة بهم".



فتاة من الروم تدرس في خيمة أعدت لتعليم الأطفال الروم
و الصرب في بريستينا، بكوسوفو

© UNICEF / Roger LeMoynesovo



على الرغم من أن حقوق الأقليات ما فتئت تحظى باعتراف متزايد كجزء من برنامج المجتمع الدولي لمكافحة التمييز العنصري، لا يزال الطريق طويلاً أمام تحقيق المعنى الفعلي للعيش الكريم والعدل، والخالي من العنصرية، كما يرد ذلك في شعار المؤتمر الاستعراضي لسنة ٢٠٠٩. وسيشكل مؤتمر ديربان الاستعراضي منتدى هاماً من أجل النظر في تنفيذ سياسات مكافحة التمييز العنصري وتأثيرها والتدابير الهادفة إلى صقل التعددية الثقافية، وسيعبر عن أفكار جديدة لمعالجة أشكال التمييز العنصري الجديدة التي ما فتئت تبرز وتؤثر على الأقليات بشكل سلبي.

نبذة عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان

كُلِّفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الملحقّة بالأمانة العامة للأمم المتحدة، بشكل منفرد بالنهوض بحقوق الإنسان وب حمايتها. وتملك المفوضية التي يوجد مقرها في جنيف، مكاتب في ٤٠ دولة، ويترأسها المفوض السامي لحقوق الإنسان، وهو منصب أنشأته الجمعية العامة سنة ١٩٩٣ لتنسيق جهود الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان. تعمل المفوضية بموجب المسؤولية التي أناطها بها المجتمع الدولي لحماية القوانين الدولية لحقوق الإنسان والدفاع عنها. للمزيد من المعلومات، الرجاء زيارة الموقع: www.ohchr.org.